

حالة حقوق الإنسان في السودان

تحت المنظمات الموقعة أدناه مجلس حقوق الإنسان على تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان وتعزيزها، حيث تظل الأوضاع هناك حرجة. فبعد عامين من انفصال جنوب السودان، لا يزال النزاع المسلح مستمرًا مما أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق كما تستمر الحكومة في سياسات قمع الحريات والحقوق الأساسية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي واسع المدى لمن يُعتقد بأنه من المعارضين، وخنق الإعلام المستقل والمجتمع المدني.

الصراعات الدائرة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق

في دارفور، أجبر تعاضم العنف والانتهاكات أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص على الفرار من منازلهم في الأشهر الخمس الأولى من عام ٢٠١٣،^١ بينما استمر الصدام بين القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها من جانب، ومختلف جماعات المعارضة المسلحة من جانب آخر، لاسيما في النصف الأول من العام. ففي جبل مارا في فبراير/شباط، وفي شرق وجنوب دارفور في أبريل/نيسان، شنت القوات السودانية الجوية والبرية والمليشيات المتحالفة هجمات مضادة كبرى على مناطق مدنية، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات وتدمير العديد من ممتلكات المدنيين. وقد أدت أعمال العنف إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين، لم يعد الكثير منهم إلى قراهم بعد.

كما احتدم القتال بين الجماعات التي تغلب عليها الأصول العرقية العربية للاستحواذ على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، مما تسبب في سقوط قتلى وجرحى وتدمير القرى وتشريد قطاعات واسعة من السكان. بينما فشلت الحكومة في حماية المدنيين من تبعات هذا الاقتتال، بل شاركت قواتها في الصراع الدائر.^٢ فعلى سبيل المثال، شارك علي كوشيب، أحد زعماء المليشيات الموالية للحكومة والمتهم بارتكاب جرائم حرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٧، وأحد قادة قوات الاحتياط المركزية الحكومية، في هجمات واسعة النطاق على قرى "السلامات العرقية" بوسط دارفور في أبريل/نيسان ٢٠١٣. وقد ألحقت الهجمات الدمار بعشرات القرى، واضطر أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص إلى الفرار عبر الحدود إلى تشاد. هذا ولا يزال علي كوشيب طليقاً.^٣

في سياق متصل تستمر الحكومة في تقييد بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كما تحد من وصول المنظمات غير الحكومية إلى المناطق المتضررة جراء النزاع لتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين أو رصد حالة حقوق الإنسان.

^١ مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٣، وثيقة الأمم المتحدة S/2013/420

^٢ منظمة العفو الدولية، "دارفور: القوات الحكومية تشارك في هجمات على منجم ذهب"، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

^٣ هيومان رايتس ووتش، "السودان - الاشتباه في تورط أحد مطلوبي المحكمة الجنائية الدولية في جرائم جديدة بدارفور"، ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣

وعلى الرغم من تصريحات المدعي العام لجرائم دارفور، لم تحقق الحكومة أي تقدم ملموس في محاسبة المسؤولين عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، التي تشمل الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي.

في جنوب كردفان والنيل الأزرق، أُجبر أكثر من مليون شخص على الفرار من منازلهم خلال العام المنصرم منذ بدء الصراع بين القوات الحكومية والجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال، كما لا تزال أعداد كبيرة من السكان داخل السودان، فيما يوجد ما يزيد على ٢٠٠ ألف مواطن في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان أو إثيوبيا. وقد وثقت جماعات حقوق الإنسان كثافة الانتهاكات التي ترتكبها القوات البرية الحكومية، بالإضافة إلى القصف العشوائي للمناطق المدنية الذي نتج عنه قتل وتشويه الرجال والنساء والأطفال وتدمير المدارس والعيادات وغيرها من المباني، فضلاً عن إثارة مشاعر الخوف في نفوس السكان، وتعطيل سبل الحياة، و دفع السكان للفرار.^٤

على الجانب الآخر تستمر المصادمات والقصف الحكومي في كلا الولايتين، ففي أبريل/ نيسان، امتدت المعارك القريبة من أبو كرشوال وأم برمبيطة في جنوب كردفان لتصل إلى شمال كردفان، متسببة في تشريد عشرات الآلاف من السكان. وبعد انتهاء المعركة، اعتقلت السلطات في الخرطوم العشرات من النشطاء من الأصول النوبية ونظرائهم من دارفور، ممن يُشتبه في صلتهم بائتلاف جماعات المعارضة المسلحة المعروفة باسم الجبهة الثورية السودانية، وخاصةً أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال.^٥

ويستمر السودان في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال. وبالرغم من عدم الوصول لاتفاق بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي، يبقى على طرفي النزاع الوفاء بالتزاماتهما لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وعلى الحكومة السودانية ألا تعيق حصول المدنيين على حقهم من السلع والخدمات الأساسية.

قمع الحقوق المدنية والسياسية

ضاعفت السودان من القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكأنها جهود مكرسة لإيقاف أي حوار مستقل. كما تستمر الحكومة في استخدام جهاز الأمن والمخابرات الوطني وغيره من قوات الأمن لاعتقال من يُعتقد أنهم من المعارضين لحزب المؤتمر الوطني الحاكم اعتقالاً تعسفياً، إلى جانب فرض الرقابة على الإعلام وإغلاق المنتديات العامة وقمع الاحتجاج.

على سبيل المثال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على ستة من قيادات أحزاب المعارضة السياسية في السودان واحتجزهم دون السماح لهم بالاتصال بمحاميههم أو الحصول على الرعاية الطبية المناسبة لأكثر من ١٠ أسابيع، وذلك قبل الإفراج عنهم دون أن توجه لهم أية تهمة. كما قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني باعتقال ٣٢ سيدة من أصول نوبية من جنوب كردفان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بسبب الاشتباه في انتمائهن إلى حزب المعارضة السياسي المحظور المعروف باسم الحركة الشعبية

^٤ منظمة العفو الدولية، "لم يكن لدينا الوقت لدفعهم - جرائم الحرب في ولاية النيل الأزرق في السودان"، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣؛ هيومان رايتس ووتش، "تحت الحصار"، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

^٥ هيومان رايتس ووتش، "موجة من الاعتقالات بعد هجوم للمتمردين"، ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٣

لتحرير السودان - قطاع الشمال، وتم احتجازهن في سجن العبيد لمدد تتراوح بين ٥ و ٨ أشهر دون السماح لهن بالاتصال بمحاميين أو الحصول على الرعاية الطبية، وذلك قبل الإفراج عنهم دون توجيه أية اتهامات إليهن.^٦

ونحن إذ نجدد نداءاتنا، ندعو السودان إلى إصلاح قانون الأمن الوطني لسنة ٢٠١٠، الذي يخول لجهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحيات واسعة للاعتقال والاحتجاز لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف دون مراجعة قضائية، فضلاً عن إعطائه صلاحيات واسعة في التفتيش والمصادرة، والسماح بالاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي دون الحصول على محامٍ على الفور، مع منح حصانة للمسؤولين. كما ندعو أيضاً للتحقيق مع كل من تثبتت مسؤوليته عن سوء المعاملة والتعذيب وملاحقته قضائياً. فحتى الآن، لا توجد لدينا أي معلومات حول اتخاذ أي إجراءات قضائية ضد ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني، على الرغم من التقارير المتعددة عن سوء المعاملة والتعذيب، وخاصةً فيما يتعلق بالاحتجاجات التي استمرت من يونيو/حزيران وحتى أغسطس/آب ٢٠١٣.^٧

من جانبها واصلت قوات الأمن استخدام القوة المفرطة لتفريق الاحتجاجات والتجمعات الطلابية. ففي مايو/أيار ٢٠١٣، أصيب تسعة طلاب بجروح ناجمة عن طلقات نارية جراء إطلاق الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وجماعة طلابية مسلحة مؤيدة للحكومة الذخيرة الحية على حشد من الطلاب العزل داخل الحرم الجامعي الرئيسي لجامعة الفاشر، شمال دارفور.^٨ وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، عُثر على أربعة طلاب متوفيين في قناة الري (طره) في حرم جامعة الجزيرة، وذلك في أعقاب عملية مشتركة بين قوات الشرطة الاحتياطية المركزية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، ومعهما ميليشيات الطلاب التابعة لحزب المؤتمر الوطني، لتفريق اجتماع الطلاب المنعقد لمناقشة الرسوم الدراسية للطلاب من دارفور. كما تقاعست السلطات مراراً عن إعلان نتائج التحقيقات في مثل هذه الحوادث.

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، أغلق جهاز الأمن والمخابرات الوطني ثلاث منظمات للمجتمع المدني ومنندى أدبي قسراً، كما تعرقلت مجموعات أخرى من المجتمع المدني نتيجة تأخير التسجيل طويلاً وتعطيل أنشطتها من قبل قوات الأمن. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٣، أغلق جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم ورشة عمل عقدها مركز الأيام للدراسات الثقافية والتنمية حول الإصلاح الدستوري.^٩

وفي السياق ذاته، تواصلت السلطات السودانية تضيق الخناق على وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية المستقلة. ففي العام الماضي، فرض جهاز الأمن والمخابرات الوطني الرقابة على الصحف قبل الطباعة وبعدها، وحجب عددًا من المواقع، كما عمد إلى مضايقة الصحفيين وتهديدتهم بالملاحقة القضائية بسبب عملهم فيما وصف بأنه خارج نطاق "الخطوط الحمراء" التي رسمها حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وفي خلال ٨ أشهر، فيما بين سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ وأبريل/نيسان ٢٠١٣، استهدف جهاز الأمن والمخابرات الوطني عشرة صحف على

^٦ منظمة العفو الدولية "اعتقال سيدات سودانيات دون محاكمة"، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣

^٧ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "استخدام القوة المفرطة والاعتقالات الجماعية التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب لقمع الاحتجاجات الشعبية في السودان"، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.acips.org/?p=1060>

^٨ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام "الشرطة السودانية وقوات الأمن وميليشيات الطلاب تطلق الذخيرة الحية على طلاب دارفور؛ وإصابة تسعة طلاب الجروح ناتجة عن إطلاق النار"، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣

^٩ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، مرصد حقوق الإنسان في السودان، آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣

الأقل، وذلك بفرض حظر على توزيع أعدادها أو بمصادرة نسخ من إصداراتها المطبوعة. وفي شهر أبريل/نيسان، فعّل جهاز الأمن والمخابرات الوطني سياسة الرقابة المسبقة على المطبوعات، التي اعتاد اتباعها فيما مضى، والتي تنص على زيارة السلطات لدور الإعلام عشية نشر الصحف لفرض رقابة على مقالاتها.¹⁰ زادت السلطات من قيودها على الحريات الدينية، مستهدفةً الأقليات المسيحية على وجه التحديد. فقد أغلقت السلطات عددًا من المعاهد التعليمية المسيحية وروعت الموظفين وأعضاء الكنيسة وألقت القبض عليهم، كما أغلقت أربعة معاهد تعليمية مسيحية وصارت أصولها في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣.¹¹ في الوقت نفسه، واصلت السلطات تطبيق العقوبات الجسدية المستقاة من الشريعة والتي تنتهك الحظر الدولي على التعذيب والعقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك تطبيق عقوبة الجلد بشكل متكرر، وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، نفذ أطباء حكوميين عقوبة بتر الأطراف من خلاف.¹² وعليه، فإننا نحث مجلس حقوق الإنسان على التالي:

- إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن استمرار استخدام الحكومة للقصف العشوائي في الولايات الثلاث، وشن الهجمات على المدنيين، وغير ذلك من الانتهاكات التي تمارسها القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها.
- إجراء تحقيق مستقل حول الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، وتقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان على وجه السرعة.
- حث السودان على السماح لوكالات الإغاثة الإنسانية بالوصول إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق، امتثالاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- التعبير عن القلق إزاء استمرار تقييد الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، واستمرار التحرش بمعارضتي الحكومة، بما في ذلك استمرار إجراءات الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة، ومنع الخطاب العام الجاد المتعلقة بالقضايا الحاسمة، حيث تستعد السودان لاعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات وطنية عام ٢٠١٥.
- حث السودان على تعديل قانون الأمن الوطني القومي لعام ٢٠١٠، وغيره من القوانين التي تمنح الحصانة للمسؤولين، وإجراء تحقيقات جديّة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها.
- تجديد ولاية الإجراء المخصوص بالسودان¹³ لمدة ثلاث سنوات على الأقل في إطار البند الرابع، مع منحها ولاية واضحة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان، والإبلاغ عنها لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة مرتين سنويًا.

¹⁰ انظر القائمة الكاملة للحوادث في ملف المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، وانظر كذلك مرصد حقوق الإنسان في السودان،

<http://www.acjps.org/?cat=6>

¹¹ المصدر السابق

¹² انظر ملف المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، أطباء من أجل حقوق الإنسان وهيومان رايتس ووتش، "السودان: الأطباء يقومون بعمليات البتر من أجل المحاكم"، 27 شباط/فبراير ٢٠١٣،

<http://www.acjps.org/?p=1317>

المنظمات الموقعة (أبجدياً):

١. برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي
٢. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
٣. المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين
٤. المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
٥. المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام
٦. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٧. مركز دارفور للإغاثة والتوثيق
٨. مشروع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبة بلاجوس
٩. منظمة "اري" لحقوق الإنسان
١٠. منظمة العفو الدولية
١١. منظمة حقوق الإنسان والتنمية
١٢. نقابة المحامين بدارفور
١٣. هيومن رايتس ووتش